

القسم الأول: نظرة عامة على الأداء الإقتصادي والمالي (تابع)

يوليو-نوفمبر ٢٠١٧/١٦	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/١٣	٢٠١٣/١٢	٢٠١٢/١١	٢٠١١/١٠
موازنة	ختامى مبدئى	ختامى مبدئى	ختامى مبدئى	ختامى مبدئى	ختامى مبدئى	ختامى مبدئى	ختامى مبدئى
<b>د. مؤشرات المالية العامة<sup>١٤</sup></b>							
<b>١- قطاع الموازنة العامة (بالمليون جنيه)<sup>١٥</sup></b>							
١٧٤,٣٢٣	٦٦٩,٧٥٦	٤٩١,٤٨٨	٤٦٥,٢٤١	٤٥٦,٧٨٨	٣٥٠,٣٢٢	٣٠٣,٦٢٢	٢٦٥,٢٨٦
٣١٤,٤٠٢	٩٧٤,٧٩٤	٨١٧,٨٤٤	٧٣٣,٣٥٠	٧٠١,٥١٤	٥٨٨,١٨٨	٤٧٠,٩٩٢	٤٠١,٨٦٦
٣٠,٧٦٣	٢٦,٩٤٠	٩٥,٨٦٠	٨٦,٤٢٢	٨٢,٢٨٩	٩٢,٧٢٤	٦٢,٢٦٤	٤٩,٣٨٣
١٤٠,٠٧٩	٣٠٥,٠٣٨	٣٢٦,٣٥٦	٢٦٨,١٠٩	٢٤٤,٧٢٧	٢٣٧,٨٦٥	١٦٧,٣٧٠	١٣٦,٥٨٠
١٤٤,٤٣٩	٣١٩,٤٦٠	٣٣٩,٤٩٥	٢٧٩,٤٣٠	٢٥٥,٤٣٩	٢٣٩,٧١٩	١٦٦,٧٠٥	١٣٤,٤٦٠
<b>٢- قطاع الموازنة العامة<sup>١٦</sup> (معدل نمو سنوى)</b>							
٨.٩	٧.٦	٥.٦	١.٩	٣.٠	١٥.٤	١٤.٥	-١.١
٨.٦	٧.٦	١٥.٢	١٧.٥	٣.٧	٢١.١	٨.٠	١٢.٧
٩.٦	١٨.٣	١٧.٦	١٨.٩	٩٨.١	٣.١	٣١.٤	-٢٥.٠
٨.٦	١٢.٧	١١.٥	٤.٥	١٩.٣	٢٤.٩	١٧.٢	٩.٨
١.٥	٤.٩	٧.٧	١١.١	٢٤.٩	١٦.٤	٢٧.٦	١٢.٨
١٨.١	١٩.٩	٢٦.٢	١١.٥	١٧.٨	٤٠.٧	٢٢.٨	١٧.٦
<b>٣- قطاع الحكومة العامة (مليون جنيه)<sup>١٧</sup></b>							
--	--	٥٣٨,٣٧٨	٥٣٨,٣٧٨	٥١٩,٤٤٩	٤٠٣,٦٣٧	٣٤٨,٨٦٤	٣٠٢,٠١٠
--	--	٨٠٥,٩٢٩	٨٠٥,٩٢٩	٧٥٩,٨٤٧	٦٤٤,٠٨٠	٥١٦,٤٢٢	٤٤٠,٤١١
--	--	٢٨٤,٣١٤	٢٨٤,٣١٤	٢٥٤,٧١٦	٢٤٦,٨٥٣	١٦٥,٦٩٢	١٣٤,١٣٨
<b>٤ - نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى<sup>١٨</sup></b>							
<b>قطاع الموازنة العامة<sup>١٥</sup></b>							
٥.٤	٢٠.٦	١٧.٧	١٩.١	٢١.٧	١٩.٠	١٨.٣	١٩.٣
٣.٨	١٣.٣	١٢.٧	١٢.٦	١٢.٤	١٣.٦	١٢.٥	١٤.٠
١.٦	٧.٣	٥.٠	٦.٦	٩.٣	٥.٤	٥.٨	٥.٣
٩.٧	٣٠.٠	٢٩.٥	٣٠.٢	٣٣.٤	٣١.٩	٢٨.٤	٢٩.٣
٢.٧	٧.٠	٧.٧	٨.٢	٨.٥	٧.٨	٧.٤	٧.٠
٣.٥	٩.٠	٨.٨	٧.٩	٨.٢	٨.٠	٦.٣	٦.٢
٠.٩	٠.٨	٣.٥	٣.٦	٣.٩	٥.٠	٣.٨	٣.٦
٤.٣	٩.٤	١١.٨	١١.٠	١١.٦	١٢.٩	١٠.١	١٠.٠
٤.٤	٩.٨	١٢.٣	١١.٥	١٢.٢	١٣.٠	١٠.١	٩.٨
<b>الحكومة العامة<sup>١٧</sup></b>							
--	--	--	٤.٣	٤.٥	٦.٠	٤.٤	٤.٢
--	--	--	١١.٧	١٢.١	١٣.٤	١٠.٠	٩.٨

المصدر: وزارة المالية

\* ختامى مبدئى .

-- بيان غير متاح

١/ يرجع الإنخفاض في الإيرادات غير الضريبية إلى تراجع الموارد الاستثنائية من المنح خلال عام المقارنة.

٢/ مبدئى. جدير بالذكر أن بيانات الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ مازالت معروضة على مجلس النواب وتعد مبدئية لحين اعتمادها.

٣/ تعكس بيانات الموازنة بموجب القرار الجمهوري رقم ٨ لعام ٢٠١٦.

٤/ تم إعادة تبويب فعمليات الموازنة العامة لتتفق مع معايير صندوق النقد الدولي والمعروفة بـ GFS ٢٠٠١ (على أساس نقدي).

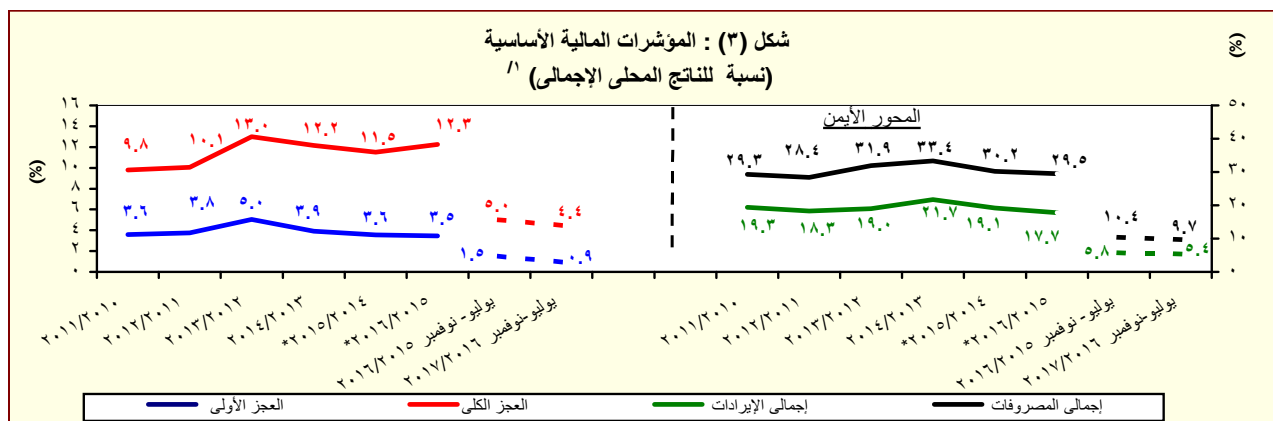
٥/ يشمل قطاع موازنة الجهاز الإدارى والمحليات، والهيئات الخدمية العامة.

٦/ العجز الكلى مخصصاً منه الفوائد المدفوعة.

٧/ العجز الكلى بدون صافى حيازة الأصول المالية.

٨/ يشمل المعاملات المالية لكل من أجهزة الموازنة العامة، وبنك الإستثمار القومى، وصناديق التأمين والمعاشات، ومع مراعاة إستبعاد كافة المعاملات البيئية للجهات الثلاث لمنع ازدواجية الحساب.

٩/ جدير بالذكر أنه قد تم حساب المؤشرات الربع سنوية باستخدام بيانات الناتج المحلى الإجمالى للعام بأكمله وأنه قد تم مراجعة تقديرات الناتج المحلى الإجمالى ليبلغ ٢٤٢٩.٨ مليار جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٤، كما تم مراجعة تقديرات الناتج المحلى الإجمالى لتصبح ٢٧٧١.٣ مليار جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥، إلا أن أرقام الناتج المحلى الإجمالى للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ لا تزال قيد المراجعة من قبل وزارة التخطيط.



المصدر: وزارة المالية

\* ختامى مبدئى .

١/ جدير بالذكر أن بيانات الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ مازالت معروضة على مجلس النواب وتعد مبدئية لحين اعتمادها.